



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name.....نبيل الجهني

اسم الطالب

Students I.D2021203427

الرقم الجامعي

Section

Date

Course Code

Bachelor

18 / 02 / 2021

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الازمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الاسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها.
*بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها.

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم ابراهيم رائد عبد الكريم

Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name: Dr. Ibrahim read

أزمة الكساد العظيم (1929-1933):

و هي أسوأ كارثة اقتصادية تواجه الاقتصاد العالمي وتسمى أزمة الكساد الكبير، و هي لحد الآن لازالت محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل أسبابها، و كيفية خروج الولايات المتحدة منها، حيث كانت أكبر المتضررين منها . لقد بدأت الأزمة بتاريخ 24/9/ 1929 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشتريين.

انتشر الذعر ت و سارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم و ظلت الأسعار في تدني و عند ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز 6.22 % من قيمته، و في نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين بل أن 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب منهاتن وانهارت البورصة خاسرة لم30 يار دولار، و 50 % من قيمتها في تشرين الثاني نوفمبر، وبلغ إجمالي الخسائر 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة مابين 22/ 10/ 1929 و 13/ 11/ 1929 إلى أن فقد مؤشر داو جونز 98 % من قيمته في عام 1932 و ، هذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، و يفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى

واستكملت الأزمة تأثيراتها في يوم الثلاثاء الأسود 29/ 10/ 1929 حيث أعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها و ، سرحت أعداد هائلة من العاملين، و توقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية خصوصا في إنكلترا و فرنسا و ألمانيا، و كانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة حيث تسببت في سقوط الحكومة و صعود النازيين، و بلغت الأزمة ذروتها بحيث وصل سعر طابع البريد إلى 5 مليون مارك ألماني في حينه 7

لقد أفلست مئات البنوك و شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية و توقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة، و تدهور النظام الإقتصادي برمته، وظهرت في حينها الكثير من المقالات التي تبشر بانتقال الغرب الرأسمالي إلى الاشتراكية حسب نبوءات " كارل ماركس

الازمة المالية العالمية 2008

واجه الاقتصاد العالمي في المدة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة عام 1929 ، وتعود بداية الأزمة إلى آب / عام 2007 عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري أو القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغير، إذ توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء دور سكنية وارتفع في ضوء ذلك معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64 % في عام

1996 إلى 69.2 % في عام 2004 ، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 ، والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة (1) الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر ذلك سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها ، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك ، إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث بلغ عدد المؤسسات المالية الأمريكية التي أفلست أو أصبحت قريبة من الإفلاس حوالي (120) مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي (لينش ليمان برذر و ميرل) حافة الإفلاس لولا تدخل الخزنة AIG American International Group ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية (2) الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفدرالي لإنقاذها .

ويكفي الإشارة هنا إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة ، وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي (800) مليار دولار ، ويقدر مجموع ماضخه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حتى الآن حوالي 180 مليار دولار ، كما قامت الخزنة (3) الأمريكية بطرح سندات مزيفة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية .

وساهم تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض ، لأسعار الفائدة على الودائع ، وإلغاء القيود على الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والمؤسسات وسرعة نمو الائتمان العقاري

تأثير الاقتصاد العالمي بفيروس كورونا

نرى أن استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد19) يمكن أن يسبب أزمة اقتصادية لشرق آسيا بأكملها، ويتسبب الفيروس أيضاً في خسائر عالمية، فقد تسبب تفشي الوباء في خسائر اقتصادية عالمية قدرت الـ 50 مليار دولار، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن الاقتصاد العالمي معرض لخسارة أكثر من 2 ترليون دولار

وانعكس انتشار الفيروس على النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، بل أن انتشار هذا الوباء أثر بالسلب على معنويات المستثمرين، وهو ما دفع الكثير منهم إلى التوجه نحو الأصول الآمنة على غرار الذهب، والتي ينظر إليها كملاذ آمن للتحوط في أوقات الأزمات

شهدت أسواق الأسهم والبضائع في الصين تراجعاً ملحوظاً منذ الإعلان عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) في الصين، كما امتد أثر هذا الفيروس إلى الأسواق الآسيوية والأمريكية، على حد سواء، إذ أدى انتشار الفيروس الي تقييد حركة السفر والتجارة بين البلدان، وزاد الإنفاق على العملية الاحترازية للحد من انتشاره

وفي سياق متصل، يقول كبير محللي الأسواق في أواندا، إدوارد مويبا، إن المخاوف باتت تتزايد من تأثير حظر السفر بشكل كبير على الاقتصاد، في حين أن البعض قلق من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1% أو حتى أكثر خلال الربع الأول من العام 2020

وقد تجاوزت خسارة الصين وحدها نحو الـ 20 مليار دولار خلال الأيام القليلة الماضية، خاصة وأن فترة حضانة المصاب لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19) أكبر بكثير من باقي الفيروسات الأخرى، إذ تبلغ حوالي 10 أيام، وهو ما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي يضغط على تمويل الصحة العامة مما يزيد من إضعاف قدرة العالم على منع أو احتواء تفشي الفيروس بعد ذلك

العديد من المراكز البحثية والمحللين الاقتصاديين قرروا إعادة النظر في توقعاتهم لنمو الاقتصاد العالمي في 2020، وذلك بفعل الانتشار السريع للفيروس، وتتوقع مؤسسة أكسفورد للاقتصاد، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة % ليصل إلى 5.5%، بحلول العام 2020، وذلك نتيجة لتفشي الفيروس، كما تتوقع أيضاً تراجع نمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.2%، ليصل إلى 2.1% في 2020، وبدوره توقع بنك جولدمان ساكس، أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 5.5%، فيما توقع تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 0.4 نقطة مئوية في الربع الأول من هذا العام

وتم إغلاق العديد من المصانع الصينية، إضافة إلى تأثير العديد من الأسواق الناشئة وبالأخص الأسواق الآسيوية بشكل كبير نتيجة لانتشار هذا الفيروس، ويوجد دراسة تحليلية تقول: أن الصدمة التي تتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، داعية إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي

وإن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2% لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي

قال ريتشارد كوزيلرايت رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد في مؤتمر صحفي التي عقد في في جنيف، إن ما يحدث للاقتصاد العالمي لم يكن يتوقعه أحد، لافتاً إلى أن انهيار سعر النفط أصبح العامل المساهم للشعور بالذعر وعدم الراحة، ولهذا السبب من الصعب التنبؤ بحركة الأسواق، هذه الحركة تشير إلى عالم شديد القلق، وهذه الدرجة من القلق تتجاوز المخاوف الصحية وهي خطيرة ومثيرة للقلق، ولكن التداعيات الاقتصادية تتسبب بقلق كبير

أن فقدان ثقة المستهلك والمستثمر هي أكثر النتائج المباشرة لانتشار العدوى، إلا أن الدراسة أكدت أن مزيجاً من انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وتفاقم توزيع الدخل كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دوامة من التراجع تجعل من الوضع أكثر سوءاً.

فإننا نتحدث هذا العام عن خسائر تقدر بنحو 2 تريليون للاقتصاد العالمي، وفي دول مثل كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي، فإنها سوف تشهد تباطؤاً في النمو بين 0.7% و0.9%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد

وتعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الآثار المترتبة على هذه الأزمة، ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، كل ذلك يعني أن مصدري السلع الأساسية معرضون للخطر بشكل خاص

إن الاعتقاد في سلامة الأسس الاقتصادية والاقتصاد العالمي الذي يصحح نفسه، أمران يعرقلان التفكير السياسي في الاقتصادات المتقدمة، وهذا الاعتقاد سيؤدي إلى إعاقة التدخلات السياسية الأكثر جرأة، واللازمة لمنع تهديد أزمة أكثر خطورة، ويزيد من فرص أن تتسبب الصدمات المتكررة في أضرار اقتصادية خطيرة في المستقبل

ومن أجل تدارك هذه المخاوف، فإن يجب على الحكومات أن تنفق في هذه المرحلة للحيلولة دون وقوع انهيار قد يحدث أضراراً أكبر من تلك المتوقعة أن تحدث خلال هذا العام، أما في أوروبا التي شهدت دولها تراجعاً في الاقتصاد في أواخر 2019، فمن المتوقع أن يسود التراجع خلال الأشهر المقبلة